

# تحرك عاجل

## صحفي مسجون ظلماً يُحرم من الرعاية الصحية

ما زال توفيق غانم، وهو صحفي مصري يبلغ من العمر 68 عامًا، مُحْتَجِزًا بشكل تعسفي بدون محاكمة منذ 21 مايو/أيار 2021، على ذمة تحقيقات تُجرىها نيابة أمن الدولة العليا في تهمة "نشر أخبار كاذبة" و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي" وتهم أخرى. وتواصل سلطات سجن بدر 1، حيث يُحتجز، حرمانه من الحصول على الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك نقله إلى المستشفى وتلقي العلاج لمشاكله الصحية العديدة، من بينها مرض السكري، ومرض في العظام ومرض جلدي. وينبغي الإفراج عنه فورًا بدون قيد أو شرط، حيث إن السبب الوحيد لاحتجازه هو عمله الإعلامي المشروع.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه**

النائب العام المستشار محمد شوقي عياد

مكتب النائب العام، مدينة الرحاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية

الفاكس: +202 2577 4716

@EgyptianPPO :X

سيادة المستشار،

تحية طيبة وبعد...

يُحتجز توفيق غانم تعسفيًا منذ 21 مايو/أيار 2021 دونما سبب سوى عمله الإعلامي المشروع، حيث كان يشغل من قبل منصب المدير الإقليمي لوكالة الأناضول، وهي وكالة إخبارية تركية تديرها الدولة. وفي أعقاب القبض على توفيق غانم، عرّضته السلطات المصرية للاختفاء القسري لمدة خمسة أيام، خضع خلالها للاستجواب، بدون حضور محام، بشأن عمله السابق في وكالة الأناضول. وبعد ذلك، نُقل للتحقيق أمام أحد وكلاء نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة، حيث أمر بحبسه على ذمة التحقيق في قضية نيابة أمن الدولة العليا رقم 238 لسنة 2021 بشأن تهمة "نشر أخبار كاذبة" و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي"،

بالإضافة إلى تهمة أخرى تتعلق بالإرهاب. ومنذ ذلك الحين، تُجدد السلطات أمر حبسه الاحتياطي بدون السماح له بالطعن بشكل فعال في قانونية احتجازه. وقد تجاوزت مدة حبسه احتياطياً الحد الأقصى الذي يجيزه القانون المصري، والمُقدر بعامين.

ومنذ القبض على توفيق غانم، حرمت السلطات من حقه في استشارة محامٍ من اختياره على انفراد، وحقه في إعداد دفاع كافٍ. ومنذ يناير/كانون الثاني 2022، أصبحت جلسات تجديد حبسه الاحتياطي تُعقد عبر الإنترنت، حيث يحضر محاميه في قاعة المحكمة مع القضاة، بينما ينضم توفيق غانم عن طريق رابط فيديو من داخل السجن، في حضور حراس السجن. وحتى عندما كان توفيق غانم يُنقل إلى المحكمة لحضور جلسات تجديد الحبس الاحتياطي قبل يناير/كانون الثاني 2022، لم يكن يستطيع التشاور مع محاميه على انفراد، حيث كان يظل مُحْتَجِزاً في منطقة انتظار مكتظة مع سجناء آخرين، أو يُوضع داخل قفص زجاجي في قاعة المحكمة.

ويُحتجز توفيق غانم في سجن بدر 1، الواقع على مسافة حوالي 70 كيلومتراً شمال شرق القاهرة، ويُحرم من الحصول على الرعاية الصحية الكافية. وقالت أسرته إنه منذ القبض عليه فقد حوالي 20 كيلوغراماً من وزنه، كما يعاني من عدة مشاكل متعلقة بتقدم السن، بما في ذلك مرض السكري وتضخم البروستاتا. وقبل القبض على توفيق غانم، شُخصت حالته بأنه يعاني من التهاب العظم والغضروف المفصلي، وهو مرض في العظام يؤثر على المفاصل ويتطلب تلقي علاج طبيعى بصفة منتظمة، وهو أمر غير متوفر في السجن. كما يعاني توفيق غانم من مرض جلدي والتهابات. وبالرغم من ذلك، كانت سلطات السجن تمنع أسرته أحياناً من إمداده بالأدوية التي يحتاجها وغيرها من الضروريات، بما في ذلك الصابون الطبي، مما يضطره في معظم الأحيان للاعتماد على نصائح أطباء مسجونين معه من أجل علاجه. ولم يُنقل توفيق غانم إلى المستشفى داخل السجن أو خارجه، بالرغم من طلبات أسرته المتكررة لنقله، حتى على نفقتهم الشخصية، لضمان حصوله على التشخيص والعلاج اللائمين.

وبناءً على ما سبق، أهيب بسيادتكم ضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عن توفيق غانم، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه، حيث إنه مُحْتَجِز دونما سبب سوى عمله الإعلامي. وإلى أن يتم الإفراج عنه، يجب السماح له بالاتصال بصفة منتظمة بعائلته ومحاميه، وبالحصول على الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك في مستشفيات خارج السجن إذا لزم الأمر، كما ينبغي احتجازه في ظروف تتماشى مع المعايير الدولية لمعاملة السجناء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

## معلومات إضافية

في أعقاب التحقيق الأول أمام نيابة أمن الدولة العليا، في مايو/أيار 2021، نُقل توفيق غانم إلى سجن طرة تحقيق، حيث ظل حتى ديسمبر/كانون الأول 2021. وقال بعض أقاربه إن سلطات السجن هناك حرمتهم من الحصول على سرير، وأنه اضطر إلى النوم على بطانيتين على الأرض بالرغم من مرض العظام الذي يعانيه. وتدهورت ظروف سجنه بشكل أكبر عندما نُقل إلى سجن أبو زعل في ديسمبر/كانون الأول 2021، حيث ظل هناك لمدة عامين. فعلى مدى حوالي 12 شهرًا بعد نقله، منعت سلطات السجن من الحصول على الكتب والصحف، وفرضت قيودًا مشددة على زيارات الأسرة. ورغم أن الوضع تحسن خلال العام الثاني هناك، فلم يكن توفيق غانم طوال فترة احتجازه في سجن أبو زعل يتمكن من التعرّض المباشر لضوء الشمس، ولم يكن بوسعه التريّض إلا في منطقة داخل الزنزانة أو العنبر.

ومنذ 1 يناير/كانون الثاني 2024، يُحتجز توفيق غانم في زنزانة في سجن بدر 1 مع ثمانية أشخاص آخرين لمدة 23 ساعة يوميًا، حيث لا يُسمح له بالخروج من الزنزانة إلا لمدة ساعة يوميًا للتريّض. ولا توجد مروحة في الزنزانة، مما يجعلها حارة بشكل غير مُحتمل خلال شهور الصيف. وأثناء العطلات العامة، تظل الزنزانة مغلقة طيلة 24 ساعة يوميًا. ويُسمح لأسرة توفيق غانم بزيارته مرة واحدة كل شهر. وذكر بعض أقاربه أن إدارة السجن تمنع أحيانًا دخول بعض الأدوات الأساسية، مثل الكتب والصحف والأقلام ومنتجات النظافة الشخصية، إليه وإلى سجناء آخرين مُحتجزين لأسباب سياسية. كما لا يُسمح للأقارب بأن يُحضروا لذويهم لوازم شخصية، مثل الملابس.

وعلمت منظمة العفو الدولية من منظمات معنية بحقوق الإنسان ومصادر أخرى عليمّة أن عشرات على الأقل من السجناء في سجن بدر 1 قد أُضربوا عن الطعام منذ مطلع يونيو/حزيران احتجاجًا على ظروف احتجازهم القاسية وغير الإنسانية. وقد بدأ الإضراب عن الطعام، فيما يبدو، بسبب الارتفاع الشديد في درجات الحرارة، والتي وصلت إلى أكثر من 40 درجة مئوية، مع رفض سلطات السجن السماح للسجناء بالحصول على مراوح، فضلًا عن انقطاع التيار الكهربائي يوميًا، والذي تنفذه الحكومة في عموم البلاد ردًا على أزمة الطاقة. كما يحتج المُحتجزون على عدم حصولهم على الرعاية الصحية الكافية، وعلى ما وصفوه هم ونشطاء حقوقيون بعمليات تفتيش ذاتي مهينة يفرضها مسؤولو السجن عندما يغادر السجناء زنازينهم، بما في ذلك لحضور جلسات تجديد الحبس الاحتياطي أو الذهاب إلى عيادة السجن. ومن بين الشكاوى الأخرى التي شاع ورودها: إساءة معاملة أفراد العائلات أثناء زيارة ذويهم في السجن، بما في ذلك إجبارهم على الانتظار لساعات تحت لهيب الشمس؛ وخفض الوقت المُحدد للسجناء للتريّض خارج الزنازين؛ وفرض قيود على زيارات العائلات. كما يحتج بعض المشاركين في الإضراب عن الطعام على طول مدة حبسهم احتياطيًا، والتي تجاوزت في بعض الحالات الحد الأقصى الذي يسمح به القانون المصري، والمقدر بعامين. وأفادت جماعات حقوقية بأن مسؤولي سجن بدر 1 أقدموا، ردًا على الإضراب عن الطعام، على فرض مزيد من الإجراءات العقابية، بما في ذلك نقل حوالي 50

سجيناً إلى سجون نائية تقع في محافظة المنيا (الواقعة على مسافة حوالي 280 كيلومتراً جنوب القاهرة)، ومحافظة الوادي الجديد (الواقعة على مسافة حوالي 620 كيلومتراً جنوب غرب القاهرة). وذكر نشطاء أن سلطات السجن فرضت إجراءات عقابية على السجناء الباقين في سجن بدر 1 ممن يشاركون في الإضراب عن الطعام أو يؤيدونه، بما في ذلك تعمد قطع الكهرباء والمياه عنهم، في انتهاك للحظر المطلق المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وتدرك منظمة العفو الدولية أن توفيق غانم لا يشارك في الإضراب عن الطعام بسبب معاناته من مرض السكري.

ومنذ عام 2016، أحكمت السلطات المصرية قبضتها على المشهد الإعلامي، وكثفت قمعها للصحفيين الذين يحيون عن الروايات الرسمية. فمنذ ذلك الحين، عرّضت السلطات عشرات الصحفيين وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام للقبض والاحتجاز بشكل تعسفي، ولمحاكمات بتهم ملفقة تتعلق بالإرهاب، وللفصل من عملهم لمجرد التعبير عن آراء نقدية. وداهمت قوات الأمن مقار القلة القليلة من المنصات الإعلامية الإلكترونية المستقلة التي ما زالت موجودة في مصر، وحجبت مئات المواقع على الإنترنت. وكان من شأن اعتماد قانون قمعي متعلق بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، في عام 2018، أن يمنح السلطات مزيداً من السلطات المفترطة لتنظيم المحتوى الإعلامي، وتقييد حرية التعبير بالنسبة للصحفيين، وفرض أحكام بالسجن على من يوجهون انتقادات عبر الإنترنت. ووقت كتابة التقرير الحالي، كان ما لا يقل عن 14 صحفياً لا يزالون مسجونين خلف القضبان إثر إدانتهم أو مُحْتَجَزِينَ على ذمة التحقيق في تهم "نشر أخبار كاذبة" أو الانضمام إلى جماعة "إرهابية"، أو "إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي". كما يستمر حجب أكثر من 600 موقع إلكتروني إخباري أو معني بقضايا حقوق الإنسان أو غيرها. وفي عام 2023، حجبت السلطات الموقع الإلكتروني لمركز القاهرة لحقوق الإنسان، وهو منظمة غير حكومية، وكذلك الموقعين الإخباريين "السلطة الرابعة" و"مصر 360". ولا يزال بعض العاملين في منصة مدى مصر، وهي منصة إعلامية مستقلة، يواجهون المقاضاة والتحقيقات ذات الدوافع السياسية، بما في ذلك بسبب نشر تحقيق استقصائي في أكتوبر/تشرين الأول 2023 عن معبر رفح الحدودي. وكان هناك صحفيون ضمن 820 شخصاً أُضيفوا إلى "قائمة الإرهابيين" الصادرة عن الحكومة على مدار عام 2023، بدون مراعاة الإجراءات الواجبة، مما يحرمهم من حقوقهم المدنية والسياسية.

ويُذكر أن توفيق غانم قد ترأس، على مدى عمله المهني، عدداً من المؤسسات الإعلامية، من بينها مؤسسة ميديا إنترناشنال، التي أدارت موقع إسلام أون لاين لمدة عشر سنوات. ومؤخراً، كان توفيق غانم يشغل منصب المدير الإقليمي لوكالة الأناضول في القاهرة حتى تقاعده في عام 2015.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية، أو الإنجليزية  
ويمكنكم أيضاً استخدام لغة بلدكم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 9 يناير/كانون الثاني 2025  
ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم في حالة الرغبة في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: توفيق غانم (صيغ المذكر).